الأمم المتحدة A/50/PV.116

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة ١١٦
الخميس، ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال ..... (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

البند ٤٤ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

مشروع قرار (A/50/L.70)

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد شعرت نيوزيلندا بالصدمة نتيجة للأحداث الأخيرة في إسرائيل ولبنان، وأعرب شعب نيوزيلندا عن استيائه إزاء الموت والدمار الذي حاق بالمدنيين الأبرياء في كلا البلدين.

إن دوامة العنف هذه لا بد أن تتوقف. فكل هجوم يشنه أحد الأطراف يصبح مبررا لمزيد من الرد. ولذلك فإننا ندعو الطرفين إلى التوقف، والتوقف فورا.

إن نيوزيلندا ليس لديها أي برنامج سياسي في الشرق الأوسط، وليس لنا أي ارتباط ببرنامج طرف آخر. فنيوزيلندا تنظر إلى القضايا من منظور بلد بعيد ولكنه قلق: قلق على السلام والأمن في المنطقة ككل، وقلق على الحقوق المشروعة لبلد تخضع أراضيه للاحتلال، وقلق على المدنيين الأبرياء في إسرائيل ولبنان على السواء الذين أصبحوا ضحايا للإرهاب والرد العسكري على الإرهاب.

إن العنف الدائر حاليا في لبنان لا يمكن النظر إليه في حد ذاته. فهو رد على عنف موجه ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية. ونحن نعلم أن الخيارات قليلة أمام أي دولة تواجه أعمال الإرهاب. ونعلم أن الرد المحدود يمكن أن يكون ممارسة مشروع لحق الدفاع عن النفس.

ومع ذلك، فإن نيوزيلندا تنظر تلقائيا بحذر إلى استخدام القوة العسكرية في مثل هذه الأوضاع. وفي هذا السياق، فإن أحكام اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها واضحة للغاية، وأن التدابير المتخذة في إطار الدفاع عن النفس أو الانتقام يجب تقييمها على ضوء هذه الأحكام.

وفي رأينا أن القانون الدولي ودروس التاريخ العملية يشيران إلى الاتجاه نفسه. فالردود يجب أن تكون محدودة من حيث أمدها ونطاقها ومتناسبة مع الهجمات التي يجري الرد عليها.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-85572

9685572

وعندما تتجاوز العمليات العسكرية هذا الحد، فإنها تؤدي إلى نتائج معاكسة ويستحيل تبريرها، والأسوأ من ذلك، أنها تخلق سببا للحرب يستتبعه المزيد من الردود المماثلة. وبالتالي فإننا نرى دورة من التصعيد، وفي النهاية لا بد من ارتكاب أخطاء في غمرة الحرب تسفر عن وقوع إصابات مروعة في صفوف الأبرياء.

وقد طالب مجلس الأمن في قراره ١٠٥٢ (١٩٩٦) بوقف فوري لإطلاق النار وأعمال القتال، إلا أن القتال ما زال مستمرا. ولقد حان الوقت لكي تتيح هذه المناقشة الآن الفرصة أمام الجمعية العامة لكي تضم صوتها إلى مطالبة الطرفين بوقف أعمال القتال. وفي هذا الإطار، نشعر بخيبة الأمل لأن مشروع القرار A/50/L.70 يركز على طرف واحد فقط من طرفي الصراع. ويمكن لنيوزيلندا أن تؤيد مشروع قرار يعامل الطرفين بطريقة متوازنة على النحو المناسب، وإننا نرحب بالمزيد من العمل بشأن مشروع القرار في هذا الاتجاه.

على أننا نتذكر أن هذه الأحداث الأخيرة في لبنان وفي إسرائيل إنما تؤكد أن المشكلة الأساسية ما زالت قائمة. ويجب التوصل إلى تسوية سلمية. وان نيوزيلندا تؤيد تأييدا راسخا عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط. وينبغي للجمعية العامة، في هذه المرحلة الحرجة، أن تعزز عملية السلام. إذ لا يمكننا أن نسمح للانتكاسات التي وقعت في الأيام الأخيرة أن تحرف عملية السلام عن مسارها. فإن ذلك مـــــن شأنه فقط أن يفيد المتطرفين ويبرر الإرهاب، وعندئذ نكون جميعا من الخاسرين.

وفي رأينا أن أفضل الإمكانيات لكي يحقق بطريقة مستدامة الهدف الذي عرضه لبنان أمامنا - إلى استعادة احترام سيادته وسلامته الإقليمية - إنما يكمن في تسوية سلمية تنبثق عن عملية السلام الحالية وتستند إلى القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

وأخيرا، نود أن ندلي ببضع كلمات بشأن التزام جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة باحترام أمن أفراد الأمم المتحدة. وإنني أُدلي بهذا التعقيب بوصفنا بلدا مساهما بقوات - لأن نيوزيلندا لها تقليد عريق في المساهمة بقوات في حفظ السلم في الشرق الأوسط - وإنا نشارك في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وفي القوة المتعددة الجنسيات والمراقبين التابعين لها - وبوصفنا بلدا يؤيد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

ونعتقد أن المادة ٧ من الاتفاقية، التي تطالب باتخاذ "جميع التدابير المناسبة" لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، تنص على مبدأ له طابع الانطباق العام. وينبغي على أطراف الصراع احترام المركز الخاص لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلم. ويجب تجنب القيام بعمل عسكري من شأنه تعريض موظفي الأمم المتحدة للخطر، سواء كان متعمدا أو غير متعمد.

وإذ نتقدم بعميق التعاطف والتأييد لفيجي على الإصابات والخسائر التي لحقت بأفرادها، فإنه لا يسعنا أن ننسى من سقط من المدنيين اللبنانيين الأبرياء أيضا، الذين حسبوا أنهم وجدوا الملاذ لدى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وهذا الحادث إنما يوضح فقط ما سبق وقلناه وهو أنه عندما يطلق العنان لكلاب الحرب، فإن دوامة العنف لا تتواصل فقط، وتوقع المدنيين في شراكها، بل يجري أيضا التضحية بقوات حفظ السلم - هذه القوات التي قمنا نحن، أي الأمم المتحدة، بإرسالها لحفظ السلام.

وهكذا فإننا نتوسل اليوم إلى جميع المعنيين أن يتوقفوا هنيهة، وأن يوقفوا القتال، وأن يعودوا إلى العمل بعزم قوي، وبمساعدة البلدان الأخرى المؤيدة لعملية السلام، من أجل إنجاح عملية السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اندونيسيا كي يقدم مشروع القرار A/50/L.70، بصيغته المنقحة شفويا.

السيد بورنومو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتشرف وفد بلدي أن يقوم، نيابة عن البلدان الـ ٢٥ التي قدمت مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.70، بعرض مشروع القرار والمتعلق بالحالة في الشرق الأوسط. وهو بعنوان "الهجمات العسكرية الإسرائيلية على لبنان ونتائجها".

ففي فقرات الديباجة، يعرب مشروع القرار عن شديد القلق بسبب ما قد يسفر عن استمرار القتال من نتائج بالنسبة للسلم والأمن في المنطقة ولمسيرة عملية السلام في الشرق الأوسط. ويؤكد دعمه الكامل لتلك العملية وضرورة تحقيق تقدم حقيقي، لا سيما فيما يتعلق بالمسارين اللبناني والسوري من المفاوضات. ويعرب عن قلق مماثل بسبب جميع الهجمات على الأهداف المدنية، بما في ذلك المناطق السكنية، وبسبب الخسائر في الأرواح في صفوف المدنيين ومعاناتهم.

ويشدد على ضرورة قيام جميع من يعنيهم الأمر باحترام قواعد القانون الإنساني الدولي احتراما كاملا فيما يتصل بحماية المدنيين، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

ويعرب عن شديد القلق بسبب الإجراءات التي تمثل تهديدا خطيرا لأمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وتعوق تنفيذ ولايتها، ولا سيما حادث القصف الذي وقع في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٦، وأسفر عـــــن خسائر فادحة في الأرواح بين المدنيين في موقع للقوة المؤقتة.

ويأخذ في الاعتبار بيان لجنة الصليب الأحمر الدولية المؤرخ ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٦، الذي أدانت فيه رسميا القصف الذي تعرض له المدنيون الذين التجأوا إلى قاعدة القوة المؤقتة في قرية قانا.

ويعرب عن القلق لقصف المواقع والمعالم الأثرية والثقافية في مدينة صور التي تتمتع بحماية دولية.

ويتضمن مشروع القرار عشر فقرات بارزة من المنطوق.

وتدعو الفقرتان ١ و ٢ من المنطوق إلى وقف أعمال القتال فورا وتؤيدان الجهود الدبلوماسية الجارية لتحقيق ذلك الغرض.

وتدين الفقرة ٣ من المنطوق الهجمات العسكرية الإسرائيلية على السكان المدنيين في لبنان، لا سيما على قاعدة الأمم المتحدة في قانا، مما يمثل انتهاكا لقواعد القانون الإنساني الدولي المتعلقة بحماية المدنيين، وتعرب عن القلق الشديد وعن الحزن لما حدث من خسائر في الأرواح وإصابات بالغة في صفوف الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال.

وتدعو الفقرة ٤ من المنطوق إسرائيل إلى القيام فورا بوقف عملياتها العسكرية ضد سلامة لبنان الإقليمية وسحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

وتدعو الفقرة ٥ من المنطوق إلى احترام سلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي احتراما كاملا، داخل حدوده المعترف بها دوليا.

وتدعو الفقرة ٦ من المنطوق جميع المعنيين إلى احترام سلامة وأمن المدنيين وفقا لقواعد القانون الإنساني الدولي.

وتعتبر الفقرة ٧ من المنطوق أن من حق لبنان أن يحصل على التعويض المناسب عما لحقه من دمار، وأن إسرائيل ملزمة بدفع ذلك التعويض.

والفقرة ٨ من المنطوق تطلب إلى الأمين العام أن يوفد بعثة تقنية خاصة إلى المنطقة للقيام، في غضون شهر واحد وبالتعاون مع قوة الأمم المتحدة في لبنان، بدراسة الحالة وإعداد تقرير عن الخسائل البشرية والمادية التي أسفرت عنها عمليات القتال الجارية.

وتدعو الفقرة ٩ من المنطوق الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة الإنسانية للتخفيف من معاناة السكان ومساعدة حكومة لبنان على إعادة بناء البلد وتطلب إلى الأمين العام أن يكفل قيام الأمم المتحدة ووكالاتها بدورها في تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين.

وأخيرا، تطلب الفقرة ١٠ من المنطوق إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في تنفيذ مشروع القرار هذا.

ويأمل مقدمو مشروع القرار أن يتلقى تأييدا ساحقا من جانب الدول الأعضاء. فإن هذا التأييد، إذ يعبر عن إرادة المجتمع الدولي، سيكون له أثر عميق في تحقيق إنهاء الأعمال العدائية، ومن ثم، إنهاء معاناة شعب لبنان.

السيد كاماشو اوميستي (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد استمع الوفد البوليفي باهتمام إلى بيان فخامة رئيس جمهورية لبنان أمام الجمعية العامة.

وإن الغرض الأساسي للأمم المتحدة هو صيانة السلم والأمن الدوليين، ولهذا الغرض، يجب على هذه المنظمة في كل حالة وفقا لنص الميثاق:

"أن تتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو تسويتها".

ولا شك في أن الحالة في الشرق الأوسط محل اهتمام عميق من جانب المجتمع الدولي، وهي تختبر قدرتنا مرة أخرى على إيجاد حلول مشتركة للمشاكل الخطيرة في عصرنا. صحيح أنه قد أحرز تقدم في مفاوضات السلام نحو وضع حد لهذا العبء الأليم ذي التاريخ الطويل ولكنه ليس بالتقدم الكافي لتحقيق الهدوء للسكان المعنيين. وقد قدم الكثير من الرجال والنساء أرواحهم في هذا الجهد، بما فيهم رئيس وزراء إسرائيل الراحل والحائز على جائزة نوبل للسلام، اسحق رابين. ولم تتحقق بعد في هذه العملية العدالة، والأمن وما ينتج عنهما من احترام حقوق الإنسان.

وبوليفيا تعارض وتدين أي شكل من أشكال الإرهاب أو مظاهره، بصرف النظر عن منشئه، وتؤكد من جديد دعمها الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. وهي تؤكد مرة أخرى تأييدها لإعلان رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز، الذين طالبوا في مؤتمرهم المعقود في كارتاخينا دا انديا‌س، بكولومبيا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، الذي دعوا فيه إلى الاحترام الكامل لاستقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه.

وتتمسك بوليفيا بحق جميع شعوب العالم في العدالة الدولية والأمن. وندعو إلى الامتثال الفعال للقانون الإنساني الدولي واحترام حقوق الإنسان. ولهذا، ندين قصف ملجأ الأمم المتحدة في قانا، الذي أنشئ لحماية السكان المدنيين في لبنان. ونعرب عن تعازينا وتضامننا مع أسر الضحايا وحكومة لبنان وشعبه.

إن من واجب الأمم المتحدة أن تقيم رابطة بين المبادئ العظيمة وحقائق السلطة السياسية والقانون الوضعي حتى يمكن تحويل مبادئ السلام واحترام حقوق الإنسان، والعدالة الدولية والأمن من مثاليات لا يمكن تحقيقها إلى حقائق تاريخية من سمات عصرنا.

السيد كوسيكان (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعتبر العنف المأساوي الجاري الذي طال أمده في لبنان، وكذلك أعمال الإرهاب التي سبقته في إسرائيل وكانت سببا في إثارته، أعمالا تراجعية وغير مسؤولة وضعت عملية السلام في الشرق الأوسط في خطر. إنها تهدد بإعادة تنشيط دائرة الصراع ونزيف الدم. وهي ليست إلا أداة في أيدي الأقليات التي لا ترى السلام في صالحها.

لقد كانت إسرائيل تدعي دائما بحقها المشروع في الأمن في إطار حدودها المعترف بها دوليا. ولكن للبنان، أيضا، حقه المشروع في الأمن. وهو أيضا له حقوقه في وحدة أراضيه، وسيادته واستقلاله السياسي في إطار حدوده المعترف بها دوليا. وينبغي أن تتمتع جميع دول المنطقة بنفس الحقوق. ومن أجل أن تتمتع بذلك، يجب على جميع الأطراف في الشرق الأوسط أن تتمسك دائما بالاحترام المتبادل لهذه الحقوق والمبادئ التي انبثقت عنها هذه الحقوق. وتنبئنا العدالة الطبيعية والمنطق السياسي أن السلم والأمن لا يمكن الفصل بينهما وأن العنف يولد العنف.

فلا مبرر لأي هجوم على الأهداف المدنية. والعالم يشجب أعمال الإرهاب ضد الأهداف المدنية. ولهذا، أيضا، نشجب الهجمات العسكرية على السكان المدنيين. ويعتبر القانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بحماية المدنيين في حالات الصراع ذا أهمية أساسية بالنسبة للمجتمع الدولي برمته ويجب احترامه في كل مكان، ومن جانب كل فرد، مهما كانت الظروف. وينبغي شجب وإدانة أي هجوم على المدنيين. وأن أي ضحايا من المدنيين يجب أن تثير الشعور بالصدمة وخيبة الأمل لدى المجتمع الدولي.

كذلك فإن مقتل حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة في لبنان مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي بأسره. إذ لا ينبغي وضع العقبات في سبيل تنفيذ قوة الأمم المتحدة في لبنان لولايتها. ويجب ضمان سلامة حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة والمدنيين في حماية الأمم المتحدة حتى يتسنى لقوة الأمم المتحدة تنفيذ الوظائف والمسؤوليات المناطة بها.

وترحب سنغافورة بقرار مجلس الأمن ١٠٥٢ (١٩٩٦) المتخذ بالإجماع في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦. ونأمل في أن ينفذ تنفيذا فوريا وقاطعا. وإذ نأخذ علما بالمأساة الأخيرة، نعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تؤكد من جديد بشكل أكثر قوة وتحديدا على أهمية إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط باعتبار ذلك اسهاما هاما في تعزيز السلم والأمن الدوليين، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٢١/٥٠، بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، الصادر في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

السيد سليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئنا نتابع بقلق بالغ تردي الحالة في الشرق الأوسط بصفة عامة وفي لبنان بصفة خاصة. وعلى الرغم من نداء مجلس الأمن بالوقف الفوري لإطلاق النار في القرار ١٠٥٢ (١٩٩٦)، شهدنا معاناة جديدة تبتلي السكان المدنيين في المنطقة. وفي هذا الصدد، نشعر بعميق الفزع والجزع إزاء الخسائر الكبيرة في الأرواح في معسكر الأمم المتحدة في قانا. إن القتل العشوائي للأشخاص الأبرياء بمن فيهم النساء والأطفال، الذين كانوا يحتمون في موقع تابع للأمم المتحدة، أمر غير مقبول بتاتا. وأود أن أعرب عن السخط الشديد للشعب التركي إزاء هذا العمل المؤسف من أعمال العنف. كما نود أن نتقدم مرة أخرى بتعازينا ومواساتنا الخالصة لشعب لبنان وحكومته.

إن الأحداث الأخيرة قد دللت بوضوح على أن السلام سلعة قيمة جدا. إن السلام المتقلقل الآن لا يزال هو الحل الوحيد لمشاكل المنطقة. ونحن جميعا مسؤولون تاريخيا عن استعادة آمال السلام وآفاق الرخاء. وعلى الرغم من التصعيد الحالي للتوترات في المنطقة، نرى أن التعقل سيسود في النهاية. وشعوب المنطقة ينبغي أن تواصل، وستواصل، الرحلة نحو السلام. ونحن ندرك أن الطريق ليس سهلا وأنه ستوجد صعوبات أخرى على الطريق. لكن مما يثير تفاؤلنا إزاء المستقبل أن حلقة العنف المفرغة لا يمكن كسرها إلا باتخاذ خطوات عملية نحو السلام.

وتتخذ حكومتي موقفا ثابتا هو أن الإرهاب يشكل أكبر خطر على عملية السلام. والكفاح ضد الإرهاب حق مشروع لبلدان المنطقة. وكما ذكر وفدي في مجلس الأمن بتاريخ ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٦ ينبغي القضاء على الإرهاب حتى ينجح مسعى السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. كما أكدنا أنه لدى القيام بهذا الكفاح من الضروري الحرص على عدم الإضرار بالأشخاص الأبرياء ويجب القيام بذلك في حدود الشرعية. وللأسف، فإن نداءاتنا ونداءات مماثلة أخرى وجدت آذانا صماء. وإن ذكرى هؤلاء الذين فقدوا أرواحهم في قانا ينبغي أن تجمعنا على الالتزام التزاما مجددا بالسلام وبالكفاح المشترك ضد الإرهاب. ويتعين على جميع البلدان في المنطقة أن تتعاون في مكافحة الإرهاب.

إن محنة الشعب اللبناني البرئ تتطلب الاهتمام الفوري والعمل العاجل من جانب المجتمع الدولي. فهو بعد أن حقق السلام والاستقرار في الداخل، يحاول إعادة بناء بلده، الذي تدمر بعد سنوات طويلة من الحرب الأهلية. وإذ كان يقوم بذلك اشتبك في صراع مسلح آخر ووقع ضحية له. بيد أن أسباب هذا الصراع وآثاره خارجة عن سيطرته. فعندما تزداد الأعمال الإرهابية يوجه اللوم إلى لبنان. لكن عندما يؤدي وقف إطلاق النار إلى سكوت المدافع يوجه المديح إلى آخرين. وفي هذا ظلم. فأولا، ينبغي أن يحصل لبنان على القدرة على بسط سلطة حكومته على جميع أراضيه. وعندئذ فقط يمكن أن يطلب من الحكومة اللبنانية وقف الأعمال الإرهابية المنطلقة من بلده. وأود أن أكرر نداءنا باحترام السلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد اقتناعنا بأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، يشكل أحد الأعمدة التي لا غنى عنها من أجل إقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بشعور من القلق البالغ، تتابع نيجيريا التطورات فيما

يتعلق بأعمال إسرائيل العسكرية في لبنان. فإن قصف المدفعية وإلقاء القنابل على امتداد الساحل اللبناني، وفي القرى والبلدات اللبنانية، بما في ذلك أجزاء من بيروت وفي سهل البقاع، إلى جانب عمليات عسكرية أخرى واسعة النطاق، قد أحدثت دمارا هائلا وأدت إلى وقوع العديد من الضحايا غالبيتهم من المدنيين، كما صحب ذلك مشاكل لاجئين. وقد ألحقت هذه الأعمال الضرر بجهود الشعب اللبناني في إعادة بناء وتعمير بلده بعد عقود من الحرب الأهلية.

ونحن نرى في هذه الاعتداءات على لبنان من جانب إسرائيل انتهاكا واضحا لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للبنان. فإسرائيل تزعم أن أعمالها العسكرية في حدود حقها المشروع في الدفاع عن النفس. بيد أننا لا نفهم كيف نساوي بين إطلاق حزب الله صواريخ الكاتيوشا على شمالي إسرائيل، وهو عمل جدير بالإدانة، وعمليات القصف الإسرائيلية والاعتداءات البحرية والجوية وهجمات الصواريخ الأخرى ضد السكان المدنيين في القرى والبلدات والمدن اللبنانية، التي أسفرت عن موت الكثيرين ومعاناة هائلة ودمار واسع النطاق في الممتلكات. ولم يسلم من هذا القصف حتى مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، حيث دمرت مباني القوة وقتل ٤ من حفظة السلام الفيجيين. ويعرب وفدي عن تعازيه لحكومة فيجي وأسر حفظة السلام المتوفين.

ونود أن نذكر كلا من إسرائيل وحزب الله بضرورة احترام حرمة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جميع الأوقات. ونحن لا نوافق على تزايد الازدراء والتجاهل لخوذنا الزرقاء في أي مكان من العالم وأيا كان المسؤول.

ولا يسع المجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي إزاء المأساة التي تتكشف الآن أمام أعيننا في ذلك الجزء من العالم. وللأسف فإن مجلس الأمن لم يتمكن من اتخاذ إجراء قوي وصريح لوقف المذبحة. ونحن بالطبع نحيط علما باتخاذ القرار ١٠٥٢ (١٩٩٦)، بيد أننا كنا نتمنى أن يتضمن عناصر قادرة على توفير الرد الكافي والمناسب على الأزمة التي نشهدها. ومع ذلك فإننا ندعو الأطراف إلى وقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات بشأن المشاكل السياسية بينهما. وإن التوصل إلى اتفاق مبكر على وقف الأعمال العدائية من شأنه بالتأكيد أن يمكن وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى من معالجة النتائج الإنسانية الخطيرة لهذا الفصل الأخير من المأساة في الشرق الأوسط.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كماشو اوميستي (بوليفيا).

وكانت حكومتي، إلى حين وقوع هذه المأساة الأخيرة، تشعر بالتشجيع إزاء التطورات الإيجابية التي جرت في منطقة الشرق الأوسط. فطوال السنوات القليلة الماضية، شهد المجتمع الدولي تقدما كبيرا في عملية السلام في الشرق الأوسط، ولا سيما في المسارين الفلسطيني - الإسرائيلي والأردني - الإسرائيلي. وكنا نأمل أملا كبيرا أيضا في تحقيق تقدم عما قريب في المسارين اللبناني الإسرائيلي والسوري الإسرائيلي، الأمر الذي يفضي إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة في الشرق الأوسط، تقوم على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و٤٢٥ (١٩٧٨). ونشعر الآن بالأسى إزاء هذه التطورات الأخيرة التي لا شك أن من شأنها أن تجعل إحراز تقدم آخر صعبا للغاية، ويحتمل أن تضر بعملية السلام برمتها.

وما من أحد يشك في الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل وحقها السيادي في حماية مواطنيها. والهجمات التي يشنها حزب الله على السكان المدنيين في شمال إسرائيل غير مقبولة على الإطلاق، ونحن ندينها بشدة. والأكثر من ذلك أنها لا تستطيع بأي طريقة من الطرق تحقيق هدف حزب الله المتمثل في دفع القوات الإسرائيلية إلى الخروج من لبنان. ونحن نرى أن المصالح والشواغل المشروعة لكلا الجانبين يمكن كفالتها على أفضل وجه بالامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتنفيذها بالكامل، ولا سيما القرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

ونرى أن عملية السلام تمر الآن بحالة توازن بين استمرار إحراز التقدم، من جهة، والإنحدار نحو ما هو مألوف تماما في المنطقة من عنف وإراقة دماء، من جهة أخرى. لهذا السبب نعتقد أنه - يجب على جميع الأطراف أن تمارس الآن أقصى درجات ضبط النفس، وأن تضع مصلحة السلام في المنطقة فوق أية مكاسب

سياسية أو استراتيجية قصيرة الأجل. وفي غياب هذا الموقف، نخشى أن تتجدد دوامة العنف وأعمال القتل، بل وأن تتصاعد في الواقع. فأهل المنطقة لا يستحقون التعـــرض لهذا الاحتمال، ولهم الحق في أن يتوقعوا مستقبلا أفضل لأنفسهم ولأسرهم. وعلى الجمعية العامة أن تضطلـع بدور في رسم ذلك المستقبل، وفي هذا الصدد، فإن اتخاذ هذه الهيئة قرارا قويا يعتبر تطورا جديرا بالترحيب.

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) إن هذه الدورة للجمعية العامة هامة بدليل وقوف رئيس لبنان على هذا المنبر في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وتشعر استراليا بالجزع إزاء الأحداث التي جـــرت فـــي شمـــال إسرائيل وفي لبنان خلال الأسبوعين الماضيين. وحصيلة أعمال العنف والترويع وانعدام الأمن التي طالت أرواح العديدين من الناس في كلا البلدين، إلى جانب فقدان الأرواح وتشريد أشخاص عديدين أبرياء، هي سبب لقلق عميق لدى الحكومة الاسترالية وللشعب الاسترالي.

ولقد استمعنا بانتباه في الأيام الأخيرة في هذه الجمعية، وفي المناقشة العامة التي دارت في مجلس الأمن يوم ١٥ نيسان/أبريل، وفي الجلسة الرسمية التي عقدها المجلس يـــوم ١٨ نيسان/أبريل، إلى أصوات من داخل المنطقة وخارجها. ونضم صوت استراليا إلى الأصوات التي تدعو إلى ضبط النفس. ونحن أيضا شعرنا بالجزع إزاء المعاناة الإنسانية الهائلة التي سببتها الهجمات على أهداف مدنية. فالهجمات على المدنيين وعلى حفظـــة السلام التابعين للأمم المتحدة أينما كانوا غير مقبولة إطلاقا ومناقضة لقواعد القانون الدولي. وندعو إلى احترام سلامة وأمن المدنيين، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ القانون الإنساني الدولي. وبصورة خاصة، تؤيد استراليا بشدة الدعوة التي وجهها مجلس الأمن وزعماء العالم من أجل وضع حد فـــوري للأعمال العدائية. وهذا ضروري نظرا لتشريد عدة آلاف من الأسر في لبنان وإسرائيل على حد سواء، والمعاناة الإنسانية التي لا تُحتمل، بما في ذلـــك فقدان الأرواح في قانا. ونحن نؤيد الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة وآخرون من أجل هذا الغرض.

وتأسف استراليا أشد الأسف للإصابات التي تكبدتها قوات الأمم المتحمدة الساعية إلى الاضطلاع بولايتها فـــي جنوب لبنان، والعمل لخدمة قضية السلام. ونود بصفة خاصة أن ننوه بحفظة السلام الفيجيين، وأن نعرب للحكومة الفيجية وللشعب الفيجي عن تقديرنـــا للـــدور الذي اضطلعوا به، ولا سيما خلال الأحداث المأساوية التي وقعت مؤخرا في قانا. ونحث جميع الأطراف على العمل من أجل كفالة السلامة والأمن وحرية الحركة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وموظفيها، بما في ذلك الامتناع عن القيام بأعمال عدائية ضد منشآت مدنية أو منشآت تابعة للأمم المتحدة أو على مقربة منها. ويجب عدم السماح بنجاح المحاولات الرامية إلى القضاء على التقدم المحرز صوب السلام بين إسرائيل وجيرانها في الشرق الأوسط.

وتعارض استراليا معارضة قاطعة الارهاب بجميع أشكاله. ويجب وضع حد للعنف، ووقف اطلاق النار هو الخطوة الأولى الضرورية نحو استئناف المفاوضات لتحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة في الشرق الأوسط. ويجب مواصلة السعي الدؤوب لتحقيقها.

والتسوية الدائمة بحاجة إلى أن تتضمن عناصر رئيسية معينة. فتجب كفالة أمن إسرائيل. ويجب احترام وصون سيادة إسرائيل ولبنان على حد سواء وسلامتهما الإقليمية. ويجب أن تدخل في التسوية تلك البلدان في المنطقة، بما في ذلك سوريا، التي تتحمل قدرا من المسؤولية عن المساعدة على وضع حد لهجمات حزب الله على إسرائيل. ويجب أن تهيئ التسوية للحكومة اللبنانية الفرصة للتفاوض عن لبنان كله. ويلزمها أن تتضمن التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وتوفير ضمانات تتصف بالمصداقية لأمن الحدود الشمالية لإسرائيل.

وسيكون من دواعي قلقنا عدم وجود إشارة إلى حق جميع دول المنطقة في الأمن واحترام سلامتها الإقليمية مـــن أي مشروع قرار قد تتمخض عنه هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة. ونود أن نرى جميع الدول الأعضاء المعنية وهي تبذل جهودا متضافرة من أجل كفالة أن يكون أي مشروع قرار يعرض على الجمعية العامة متوازنا في تناوله للحقوق السيادية لكل طرف من

الأطراف في الصراع الراهن. فلإسرائيل الحق في كفالة أمنها ضد الهجمات الإرهابية وتتحمل المسؤولية عن ذلك وفقا للقانون الدولي. ومن الواضح أن للبنان وشعبه أيضا حقوقا كفلها لهما ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الظروف السائدة حاليا، علينا أن نحتاط كل الحيطة لتجنب أية خطوات من شأنها المساس بنتائج المفاوضات المعقدة الجارية في الوقت الراهن. وينبغي أن تتصرف على نحو يدعم إمكانية توصل المفاوضات إلى وقف فوري لإطلاق النار. كما نعتقد أن أية نتائج تخلص إليها هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة ينبغي أن تؤيد بوضوح ضرورة وجود نهج شامل للتعامل مع المأساة الإنسانية والصراع الحاليين.

وفضلا عن ذلك، علينا جميعا أن نضع في اعتبارنا وبمنتهى الجدية أن أي قرار تتخذه الجمعية بشأن مسألة على هذا القدر من الأهمية ستنعكس آثاره على منزلة الجمعية والاحترام الذي تحظى به، واستراليا تريد أن ترى هذه المنزلة وهذا الاحترام في أعلى مكان.

ختاما، فإن ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية لتخفيف المعاناة ومساعدة حكومة لبنان في تعمير البلد، مسألة واضحة ولا تحتاج إلى تأكيد. وفي أعقاب الأحداث التي وقعت في الأسبوعين الماضيين، قدمت استراليا مساهمات طارئة للبنان لمساعدته على تلبية الاحتياجات العاجلة للمشردين من دواء وغذاء وأغطية، وستواصل استراليا دعم الجهود المبذولة لتأمين السلام في المنطقة، ولإعمار لبنان ورخائه.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بإحساس بالأسى العميق، ينضم وفد بلدي إلى أعضاء الأمم المتحدة الآخرين الذين سبقوني في أخذ الكلمة، لكي نعرب عن شعوبنا بالصدمة إزاء المواجهة العسكرية المستمرة في لبنان، والتي تسببت في مقتل مدنيين أبرياء من بينهم نساء وأطفال، وتدمير الممتلكات والهياكل الأساسية.

كان التطور الإيجابي لعملية السلام، والذي تمثل في عقد مفاوضات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وبين الأردن وإسرائيل، علاوة على التفاهم المبدئي على استمرار المفاوضات مع سوريا، قد ولّد الأمل والفرص في التوصل إلى تسوية سلمية شاملة في منطقة الشرق الأوسط. ولكن تطور الأحداث في الأسبوعين الماضيين هو الذي تراه تنزانيا مثيرا للقلق والجزع، على أقل تقدير.

وتنزانيا يقلقها بصفة خاصة اتساع نطاق الصراع في لبنان، الأمر الذي يضعف فرص السلام في المنطقة، كما يقلقها إحباط الجهود التي بذلت حتى الآن في سبيل قضية السلام. وإن تنزانيا تبغض القتل والقصف العشوائيين للمدنيين الأبرياء، والتدمير المتعمد للممتلكات. وهي بالتالي تنضم إلى جميع الوفود التي تنادي بالوقف الفوري للمواجهة العسكرية في لبنان، كما أنها تناشد أطراف الصراع التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار ومواصلة المفاوضات بشأن إطار للسلام يتفق عليه الجميع.

إن قضية الشرق الأوسط حافلة بقرارات أصدرها مجلس الأمن، ولكن ما هو واضح إلى حد لافت للنظر هو الانتقائية والمعايير المزدوجة في تنفيذها. ومن ثم فإننا نطالب الأطراف المعنية بالتنفيذ الصارم للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

وفي الختام، تكرر تنزانيا التأكيد على موقفها، وهو أن السلام الدائم في الشرق الأوسط يتوقف على الاعتراف بحقوق الجميع، والالتزام بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. إلا أنه لا يمكن إحلال السلام الدائم مع وجود احتلال أجنبي على أي أرض كانت.

السيد بيون (فيجي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) إن فيجي بلد صغير يقع جنوب المحيط الهادئ. وهي بعيدة كل البعد عن مسرح الصراع الدائر في الشرق الأوسط. ولكننا أمة ملتزمة بإقرار السلام في عالمنا، وبإيجاد تسوية سلمية للحالة في الشرق الأوسط. وانطلاقا من هذا الالتزام، نشارك بنشاط في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان منذ ١٨ عاما. وعليه، فقد أصبنا بصدمة شديدة وحزن عميق إزاء تجدد اندلاع الأعمال العدائية المسلحة في جنوب لبنان، وقصف إسرائيل العشوائي لمعسكر فيجي الواقع في قانا والتابع لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والذي قُتل فيه حتى

الآن ١٣٥ مدنيا، وجُرح أكثر من ٢٠٠ من بينهم أربعة من جنود حفظ السلام من أبناء بلدي.

وقد أبلغت حكومة بلدي حكومة إسرائيل إدانتها للهجوم غير المبرر الذي شنته إسرائيل يوم ١٨ نيسان/أبريل على معسكر فيجي في قانا، التابع لقوة الأمم المتحدة. ولكننا، مع إدانتنا لإسرائيل على هجوم قانا، ندرك في الوقت ذاته أن الصراع ليس أحادي الطرف. فنحن ندين أيضا وبأشد العبارات كل أشكال الإرهاب والمجازر التي يتعرض لها الأبرياء والتي جلبت معاناة يعجز عنها الوصف للسكان الأبرياء في إسرائيل. وفيجي تؤمن بأن عملية السلام لا بد من أن تتضمن حق الشعب اللبناني في السلامة الإقليمية والسيادة. وبالتالي فإننا نؤكد من جديد التزامنا بقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) المتعلق بسيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا.

وحكومة فيجي تدرك وتسلم بأن السلام هو لب الحل الذي تسعى إليه الآن الجهود الدبلوماسية المتضافرة. ونعتقد أن التوصل إلى هذا الحل يستلزم وقف جميع الأعمال العدائية.

وتدعو فيجي إلى التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار بين الأطراف المعنية. ومن هنا، فإننا نرحب بقرار مجلس الأمن ١٠٥٢ (١٩٩٦) المتخذ بالإجماع في ١٨ نيسان/أبريل. وهي تؤيد بالكامل الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وبلدان أخرى من أجل وضع حد للأعمال العدائية في المنطقة، والتشجيع والحض على التوصل إلى تسوية سلمية.

ونود هنا أن نضيف تأييدنا للنداء الدولي الداعي إلى مساعدة الحكومة اللبنانية في جهود الإعمار التي تبذلها، ومساعدة كل المدنيين الذين شردوا بسبب هذه الأعمال. فهناك رجال ونساء وأطفال يتألمون ويعانون ويصرخون طالبين منا العون العاجل والمساعدة. فلنكن رحماء بهم.

وختاما، أود أن أبلغ الجمعية العامة أن التزامنا بالسلام الدولي وبعملية السلام في الشرق الأوسط لم يتزعزع، على الرغم من شعورنا بالصدمة والأسى؛ وأن روح قواتنا ومعنوياتها مازالت مرتفعة. وستظل فيجي مشاركة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ما دامت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بحاجة إلى هذه المشاركة.

السيد كاستانيدا - كورنيخو (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أؤكد على المغزى الهام لوجود فخامة رئيس لبنان، السيد الياس الهراوي، في هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة. والسلفادور حكومة وشعبا، تشارك في التضامن مع حكومة وشعب لبنان إثر المأساة التي حلت بذلك البلد.

عاد الرئيس إلى المنصة.

ما برحت الأحداث التي وقعت مؤخرا في لبنان موضع قلق لدى المجتمع الدولي، مثلما يتضح من المناقشات التي جرت خلال الجلسات التي عقدت على أساس طارئ للنظر في هذه المسألة في مجلس الأمن، الذي اتخذ بالإجماع القرار ١٠٥٢ (١٩٩٦) في الأسبوع المنصرم. ويدعو هذا القرار إلى وقف الأعمال العدائية فورا وإلى تأييد الجهود الدبلوماسية لتحقيق هذا الغرض. وفي هذا الأسبوع، نجتمع في الجمعية العامة لنفس الغرض وهو: البحث عن السبل الكفيلة بتحقيق السلام في تلك المنطقة.

وتود السلفادور أن تسجل قلقها إزاء الأحداث المؤسفة التي أدت إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح، وإصابات كثيرة، وإلى تشريد عدد كبير من الأشخاص، بالإضافة إلى تدمير الهياكل الأساسية في الدولتين المعنيتين مباشرة. ولا مفر من التسليم بأن العواقب كانت أخطر بكثير على أراضي وسكان لبنان، حتى أن أفرادا من بعثة الأمم المتحدة في لبنان فقدوا أرواحهم. ومن باب أولى أن تكون الحالة مدعاة للقلق بسبب ما لها من آثار محتملة على عملية السلام في الشرق الأوسط. لقد اكتسبت هذه العملية زخما وحققت تقدما كبيرا منذ انعقاد مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١.

إن السلفادور على اقتناع تام بأن استخدام القوة أو العنف بأي شكل من الأشكال ليس الوسيلة السليمة لتسوية المنازعات أو الصراعات. ونحن نعتقد أن المواءمة بين الآراء والحوار والمفاوضات هي السبل المنطقية والفعالة لضمان مصالح وحقوق الأطراف في

الصراع، ومن ثم فهي أكثر السبل ثباتا وفعالية للتوصل إلى اتفاقات راسخة ودائمة.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد من جديد على موقف السلفادور بشأن الحالة في الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بالحالة السائدة الآن في لبنان.

فنحن نرفض، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، استخدام القوة أو التهديد باستخدامها كوسيلة لتسوية الخلافات والمنازعات.

ونحن ندين ونرفض باستمرار أعمال الإرهاب بكافة أشكاله على المستويين الإقليمي والعالمي، بغض النظر عن مرتكبيها.

وإن احترام السيادة والسلامة الإقليمية وحق جميع دول المنطقة، بلا استثناء، في العيش بسلام داخل حدود آمنة تعد عناصر أساسية لتحقيق سلم راسخ ودائم.

وإننا نؤيد الجهود الدبلوماسية الرامية إلى وقف الأعمال العدائية فورا في لبنان، بالإضافة إلى الجهود الرامية إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط، بمشاركة جميع الدول الأطراف في النزاع.

ونحن نعتقد أن لجميع الأطراف التي لها مصالح في المنطقة، بوصفها أعضاء في الأمم المتحدة، حقوقا وعليها واجبات بموجب الميثاق. ولهذا السبب، فإن من واجبها الامتثال لقرارات مجلس الأمن، وفي هذه الحالة بالذات للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، كيما يمارس لبنان كامل حقوقه السيادية واستقلاله السياسي ويتمتع بسلامته الإقليمية داخل حدوده المعترف بها دوليا.

وفي الختام، نضم صوتنا إلى النداء الذي تكرر توجيهه من مختلف المتكلمين إلى الأطراف بوقف الأعمال العدائية فورا وإيجاد حل لخلافاتهم من خلال الوسائل السلمية. واننا نؤكد من جديد الحاجة إلى احترام قواعد القانون الإنساني الدولي وضمان سلامة وأمن أفراد بعثة الأمم المتحدة في لبنان، كيما يتمكنوا من الوفاء بولايتهم في صون السلم والإسهام في تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠)، المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد أنساي (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، عندما خاطبت الجمعية في وقت سابق بشأن مسائل أخرى، أتيحت لي الفرصة لأهنئكم وبقية أعضاء المكتب على انتخابكم لمناصبكم الرفيعة. واسمحوا لي أن أكرر تأكيدات منظمتي على تعاونها الكامل في تأدية المسؤوليات الهامة التي تضطلعون بها خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

إن الأسباب الداعية إلى عقد هذه الدورة المستأنفة أسباب خطيرة. فالوضع في لبنان، الناجم عن الاعتداءات الإسرائيلية من الجو ومن البحر، وضع خطير للغاية.

لقد استمعنا في الخطاب الذي ألقاه ببلاغة قبل يوم أمس فخامة السيد غلياس هراوي، رئيس لبنان، عن آخر التطورات في الوضع الخطير وعن استمرار الموت والدمار الذي تلحقه الأعمال العسكرية الإسرائيلية بالسكان المدنيين الأبرياء. واننا نعرب عن تعازينا ومواساتنا القلبية لشعب لبنان الباسل، الذي نكن له أسمى مشاعر الإعجاب بشجاعته في مواصلة كفاحه ضد العدوان.

وقد ذكرت في البيان الذي أدليت به أمام المجلس قبل أسبوع العوامل التي تعيق السلام وتلقي بعملية السلام في مهب مخاطر أخرى، وهذه العوامل هي: الهجمات الجوية الشرسة التي شنتها إسرائيل مؤخرا على الأراضي اللبنانية، بما فيها بيروت، مما أدى إلى مقتل العديد من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء وإلى تشريد ونزوح مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء؛ وحتى قصفها لسيارات الإسعاف؛ وتدميرها العشوائي للممتلكات المدنية وتدمير المنازل الفلسطينية كوسيلة من وسائل العقاب؛ وقرارها بتجميد مفاوضات السلام؛ واستمرار احتلالها للأراضي العربية في فلسطين ولبنان وسوريا؛ وإغلاقها المتواتر للحدود أمام السكان الفلسطينيين، وحرمانهم من مصادر معيشتهم ووصولهم

إلى المرافق الطبية والمرافق الأساسية الأخرى التي هم في أمس الحاجة اليها.

إن المؤشرات التي ذكرت في عبارات القلق من قبل منظمتي وبالعبارات المماثلة في القوة من قبل العدد الكبير من الوفود الأخرى الذي يمثل نسبة كبيرة من أعضاء الأمم المتحدة كانت واضحة بما يكفي لإقناع إسرائيل بالامتثال لرغبات المجتمع العالمي ككل، ووقف تدخلاتها العدوانية في لبنان وانتهاكها لسيادته وسلامته الإقليمية، ولكنها عوضا عن ذلك، وللأسف الشديد، واصلت هجماتها الجوية على الأهداف المدنية بصورة أساسية في لبنان وأضافت اليها القصف من البحر، مما أدى إلى توسيع نطاق الموت والدمار الذي ألحقته بالسكان المدنيين في لبنان.

ويتعين الآن على المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، أن يدلل على فعاليته من خلال إقناع عضو منحرف بالامتثال لمعايير السلوك التي هي في صميم العضوية في هذه المنظمة، والتي وصفها البعض بأنها أمل الإنسانية الأخير في السلام والتقدم على هذه الأرض.

وأشار الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، سعادة السيد حامد الغابد، في بيانه الصحفي المؤرخ ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٦ بشأن الحالة المأساوية، إلى أن المذبحة الأخيرة التي ارتكبتها إسرائيل ضد المدنيين اللبنانيين الأبرياء الذين كانوا يلتمسون ملجأ في مرافق الأمم المتحدة دليل واضح على وحشية هذا العدوان.

وفي الوقت نفسه، فإن المجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة، التي اجتمعت بصورة عاجلة على مستوى السفراء في ١٧ نيسان/أبريل، أدانت بشدة هذه الأعمال المشينة من خلال بيانها الصادر بعد الاجتماع.

بيد أن ردود الفعل هذه من جانب منظمة المؤتمر الإسلامي، التي أعرف أن النساء والرجال من ذوي النية الحسنة في أنحاء العالم يشاطرونها إياها، يجب ألا تحجب أنظارنا عن حقيقة أن منظمتي كما أعلنت أمام مجلس الأمن، لا ترضى بأي نوع من أنواع الإرهاب، في أي مكان، وأيدت دوما المقترحات الرامية إلى احتواء الإرهاب في جميع المحافل الدولية.

وفي الساعة الراهنة من محنة لبنان، فإننا نقدم للبنان حكومة وشعبا الدعم والتضامن الراسخين من جانب الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وعضويتها الكاملة المكونة من ٥٢ دولة مستقلة - جميعها أعضاء في الأمم المتحدة - في الدفاع عن سيادته وسلامته الإقليمية وحق مواطنيه في الأمن ضمن حدوده المعترف بها دوليا.

وإننا نناشد المجتمع الدولي إنهاء هذا العدوان فورا وممارسة الضغط على إسرائيل كي تتقيد بقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي يطالب بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من جنوب لبنان. وهذا وحده يضمن السلام والأمن في المنطقة.

ونطالب أيضا، وبالتحديد بالعودة الآمنة للأشخاص المشردين في جنوب لبنان وبأن تدفع إسرائيل تعويضات لذوي الضحايا وتعويضات عن الممتلكات والخدمات العامة التي دمرها وعطلها العمل العسكري الذي قامته به.

وفي ختام كلمتي، أود أن أؤكد من جديد على النداء الذي وجهته منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل التأييد الكامل لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.70، والذي قدمه الممثل الدائم الموقر لاندونيسيا، ونأمل أن تعتمده هذه الجمعية مع انتهاء هذه المناقشة التي ستبدد بعض الشيء مناخ الشعور بالظلم السائد منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٠٥٢ (١٩٩٦) في الأسبوع الماضي. ونعتقد أن مشروع القرار يتناسب وواقع الحالة وخطورتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، و ٤٣/١٧٧، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيدة البرغوثي (فلسطين): يشرفني وبالنيابة عن البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين، أن أتحدث أمام الجمعية العامة في دورتها المستأنفة للنظر في البند ٤٤ والمعنون "الحالة في الشرق الأوسط". وذلك بشأن العدوان الإسرائيلي المستمر ضد لبنان والوضع المتدهور هناك. إن

انعقاد هذه الدورة يعكس مدى اهتمام المجتمع الدولي بهذه القضيـــة وحرصه على إيجاد حل عاجل للتخفيف من معاناة وأعباء الشعب اللبناني الشقيق.

لقد تسببت الهجمات والاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة في إلحاق أضرار وخسائر بشرية ومادية فادحة في لبنان. فقد أدت هذه الاعتداءات إلى قتل وجرح المئات من المدنيين وتهجير وتشريد الآلاف وتدمير البيوت وإحراق المخيمات هذا من جهة، وإلى تخريب المنشآت الاقتصادية ومرافق الخدمات، وبالتالي تدمير اقتصاد البلاد وبنيتها التحتية من جهة أخرى. وفضلا عن ذلك فقد ألحق هذا العدوان أضرارا بالغة بعملية السلام في الشرق الأوسط والتي تدخل مرحلة حرجة في الوقت الراهن.

إننا ندين الهجمات الإسرائيلية ضد القرى والمدن اللبنانية بما فيها مدينة بيروت العاصمة، وخاصة المجزرة التي وقعت في قرية قانا الأسبوع الماضي والتي أدت إلى قتل وإصابة المئات من المدنيين اللبنانيين العزل نتيجة للقصف الاسرائيلي العشوائي. ومما يزيد من بشاعة هذا الحدث وقوعه في مبنى كان مقرا لأفراد كتيبة فيجي التابعة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في لبنان، التجأ إليها هؤلاء المدنيون ليحتموا من نيران المدفعية الاسرائيلية وقصفها.

إننا نؤكد من جديد تضامننا مع الشعب اللبناني في صموده الباسل وتصميمه الراسخ على إنهاء الاحتلال الاسرائيلي لأراضيه. هذا وقد أولى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية والعشرين المنعقدة حاليا في مدينة غزة اهتماما خاصا للوضع المتدهور السائد في لبنان وأعرب عن تأييد ودعم الشعب الفسطيني المطلق للشعب اللبناني الشقيق في هذه المرحلة الحرجة. كما دعا الرئيس ياسر عرفات في بيانه في الجلسة الافتتاحية للمجلس إلى عقد قمة عربية عاجلة لبحث الأوضاع في لبنان وفي فلسطين المحتلة.

إن الروابط بين الشعبين اللبناني والفلسطيني كانت عبر المراحل التاريخية المختلفة ولا تزال روابط قوية ومتينة، ولن ينسى الشعب الفلسطيني الدعم والتأييد الذي لقيه من الشعب اللبناني ولسنوات عديدة عندما كان المقر الرئيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، ولن ينسى تضحيات الشعب اللبناني لدعم مسيرة النضال المشترك من أجل تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط، استنادا إلى قرارات الشرعيـــة الدولية، بما في ذلك قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

كـــان يحدونا الأمل أن يتمكن مجلس الأمن من القيام بواجباته ومسؤولياته بشكل أفضل فيما يتعلق بالوضع المأساوي في لبنان، سواء من حيث توقيت التعاطي مع العدوان الاسرائيلي أو من حيث جوهر الموقف الذي اعتمده المجلس. لذا نؤكد على ضرورة أن يسعى المجلس جديا وبشكل عاجل لوقف العدوان الاسرائيلـــي والعمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). إن اجتماع الجمعية العامة يعتبر مؤشـــرا حقيقيا على موقف المجتمع الدولي الرافض للعـــدوان، والداعم للشعب اللبناني للخروج من محنته. لذا فإننا ندعو الجمعية العامة للاضطلاع بمسؤولياتهـــا وإصدار قرار يدين العدوان الاسرائيلي ويطالب بوقف فوري لإطلاق النار، وتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة بما يخفف من معاناة الشعب اللبناني ويعيد للبنان أمنه واستقراره ووحدته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

ومن أجـــل السمـــاح بإجـــراء المشاورات للبت فـــي مشـــروع القرار A/50/L.70، أقترح أن نعلق الجلسة.

علقت الجلسة الساعة ١٢/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٤٥.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)
جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضـــاء أن اليمن قد سددت المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى مستوى أقل من المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تأخذ علما على النحو الواجب بهذه المعلومات ؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وسوف ترد هذه المعلومات في إضافة خاصة للوثيقة A/50/888.

السيد كاشو أومنيستي (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يشرفني أن أبلغ الجمعية العامة أن بوليفيا قد سددت أيضا المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى مستوى أدنى من المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق. ولهذا يحق لها أن تمارس حقها في التصويت.

ومع ذلك، لقد أبلغت أن الأمانة العامة لم تقم، لأسباب إدارية داخلية، بإبلاغ رئاسة الدورة حتى الآن بعد بالمبلغ المسدد. وهذه الحالة تخضع لأحكام المادة ١٩ من الميثاق نظرا لأنها ترجع إلى حالة إدارية داخلية في الأمانة العامة. وأكون ممتنا لو تأخذ الجمعية العامة علما بهذه الحالة.

البند ٤٤ من جدول الأعمال (تابع)
الحالة في الشرق الأوسط
مشروع القرار A/50/L.70

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد أبلغ ممثل اندونيسيا الجمعية العامة، عندما كان يعرض مشروع القرار A/50/L.70، أن عنوان مشروع القرار الآن هو "الأعمال العسكرية الإسرائيلية ضد لبنان وآثارها".

وبالنظر إلى الطلبات المقدمة من عدة أعضاء بشأن البت في هذا البند على نحو عاجل، أود أن آخذ رأي الجمعية بغية التأكد مما إذا كانت توافق على الشروع فورا في النظر في مشروع القرار A/50/L.70، بعد تنقيحه شفويا من جانب ممثل اندونيسيا.

وفي هذا الصدد، وبما أن مشروع القرار لم يعمم إلا هذا الصباح، قد يكون من اللازم التغاضي عن أحكام المادة ٧٨ من النظام الداخلي، التي تنص على ما يلي:

"لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة."

يود عدد من الممثلين التكلم في نقاط نظام. وسوف أعطيهم الكلمة الآن.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): حضرت هنا بعد ظهر اليوم بمحض الصدفة، حيث أننا ظننا أنه سيتم غدا البت في مشروع القرار هذا الذي عمم هذا الصباح.

لذلك نرجو الجمعية العامة ألا تتخلى عن المادة ٧٨ من النظام الداخلي وألا تقرر طرح مشروع القرار للتصويت اليوم. وسبب هذا بسيط. فالمسألة معقدة للغاية وأكثرية الوفود، ومنها وفدي، ترغب في أن تتخذ الجمعية العامة موقفا موحدا بقدر الإمكان.

ولهذا فإننا على اتصال نشط بمقدمي المشروع ووفود أخرى. ونرى أنه، حرصا على وحدة الجمعية العامة بشأن هذه المسألة الهامة وبغية اجتذاب أكبر عدد ممكن من الوفود إلى دعم مبادرة المجموعة العربية، سيكون من الإنصاف على أي حال أن تتاح لنا فترة الـ ٢٤ ساعة المنصوص عليها في المادة ٧٨. وهذا سيتيح لنا أيضا الفرصة لحل المشكلة الصعبة التي نواجهها وهي مشكلة تلقي تعليمات من حكوماتنا. وهذا سيكون ضروريا إذا ما تقرر طرح هذا النص للتصويت.

ومن خلالكم، سيدي، أناشد جميع مقدمي مشروع القرار أن يتفهموا طلبي وأن يوافقوا، حرصا على مصلحتنا المشتركة، على طرح مشروع القرار للتصويت غدا وفقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نيابة عن وفدي، أود أن أردد ما قاله زميلي ممثل الاتحاد الروسي. هذه مسألة حساسة جدا، وأعتقد أن الجمعية تتفق مع وفدي على أن المشاورات اللازمة مع حكوماتنا ستمكننا من الاشتراك على نحو أدق. ومادة النظام الداخلي المذكورة أعلاه تعني أنه في كل مرة تعرض مسائل حساسة من هذا النوع على هذه الجمعية العامة يصبح من الضروري على رؤساء الوفود التشاور مع حكوماتهم.

وهنا أود أن أورد مثالا. إذا أوشك لاعب كرة القدم على الدخول إلى ساحة الملعب وهو يعرف المركز الذي سيأخذه عندما يشترك في اللعبة. ثم فجأة غير الحكم اسم اللعبة. أنا واثق من أن الرئيس سيوافقني على أن ذلك يمكن أن يصيب اللاعب بالإحباط.

ونظرا لأن عنوان مشروع القرار هذا قد تغير الآن، فيصبح من الضروري منح وفدي وقتا للاتصال بحكومته. وأرجو أن يولي رئيس الجمعية الاعتبار لطلبي وأن يمنحني، نيابة عن وفدي، وقتا للتشاور. ومدة ٢٤ ساعة ستكون كافية.

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أتكلم نيابة عن مقدمي مشروع القرار A/50/L.70.

إن مشروع القرار قدم بالأمس ومضى على تعميمه على الدول الأعضاء أكثر من ٤٨ ساعة. والمادة ٧٨ تنص بكل وضوح كما تلوتموها، سيدي الرئيس، على ما يلي:

> "ولا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة."

ونص مشروع القرار المطروح علينا لا يحمل تاريخ اليوم ٢٥ نيسان/ابريل بل يحمل تاريخ ٢٤ نيسان/أبريل "اليوم السابق" وكل وفد من الوفود لديه نسخة منه.

لقد أصغيت باهتمام بالغ إلى بياني الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي وسوازيلند. وأفهم تماما وجهة نظرهما. وثمة وفود كثيرة كان أمامها مشروع القرار، ويود مقدموه الذين أتكلم نيابة عنهم، أن يتم إجراء التصويت عليه اليوم والآن.

السيد شاه (الهند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أصغيت باهتمام كبير إلى المناقشة التي دارت هذا الصباح. ومع احترام وفدي الكبير للموقف الذي أعرب عنه وفدا الاتحاد الروسي وسوازيلند فإننا نؤيد تماما البيان الذي أدلى به توا ممثل مصر.

وكما ذكر، فإن مشروع القرار يحمل تاريخ ٢٤ نيسان/أبريل والمادة ٧٨ تجعل من الواضح أن التعميم على جميع الوفود ينبغي أن يكون "في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد الجلسة" التي سيجري فيها التصويت.

لذلك يود وفدي أن يؤيد الموقف الذي أعرب عنه ممثل مصر.

السيد لوندونيو ـ باريديس (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أصغيت باهتمام كبير إلى بياني زميلي ممثلي الاتحاد الروسي وسوازيلند. وعلى الرغم من وجهة نظرهما، يؤيد وفدي تماما الموقف والأفكار التي أعرب عنها سفير مصر نيابة عن مقدمي مشروع القرار وكذلك الآراء التي أعرب عنها سفير الهند.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تلقينا بعض الطلبات بإجراء التصويت اليوم، وطلبات أخرى بإجرائه غدا.

وتنص المادة ٧٨ على أنه كقاعدة عامة، ينبغي لنا أن ننتظر ٢٤ ساعة، لكن الجمعية تستطيع أن تتغاضى عن تلك المادة إذا ارتأت ذلك. وهكذا، أود أن أسأل مقدمي مشروع القرار إن كانوا يرغبون في تقديم طلب رسمي لإجراء التصويت اليوم. وإذا رغبوا في ذلك، أسأل الجمعية العامة إن كانت تقرر ذلك.

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعتقد، بوصفي أحد مقدمي مشروع القرار، أننا مدينون للجمعية بتقديم تفسير لسبب رغبتنا في التصويت الآن. أفهم أن هذا طلب إجرائي لكنني أود أن أناشد الجميع أن يدركوا أنه كلما تأخرنا، يموت مزيد من الناس في لبنان وتتواصل أعمال القصف؛ واليوم حصلت مأساة أخرى. ويعتقد مقدمو مشروع القرار أنه كلما بكرت الجمعية العامة في التصويت كان ذلك أفضل. ولهذا السبب، أطلب رسميا، نيابة عن مقدمي مشروع القرار، أن نصوت عليه الآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على التصويت اليوم؟ أو هل ترغب الجمعية في التصويت على مسألة ما إذا كان ينبغي أن نصوت اليوم أو غدا؟ وبعبارة أخرى، هل

يوجد إجماع على أن نصوت اليوم أم هل نطرح تلك المسألة للتصويت؟

هل يطلب أي من الأعضاء إجراء تصويت رسمي على مسألة التغاضي عن المادة ٧٨ من النظام الداخلي؟

بما أنني لم أسمع أي اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على طلب التصويت اليوم؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/50/L.70 بصيغته المنقحة شفويا.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن اقترح تعديلا شفويا على مشروع القرار. وإذا سمح لي بذلك، فأنا مستعد أن أتقدم بالاقتراح الآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد بدأنا بالفعل عملية التصويت. لذلك، أسمح للاتحاد الروسي بتقديم تعديل شفوي على مشروع القرار إذا لم يكن هناك اعتراض من الجمعية.

إذا لم أسمع أي اعتراض، فإن الاتحاد الروسي سيقدم الآن تعديله المقترح.

تقرر ذلك.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر جميع زملائي لتكرمهم بإعطائي الفرصة للتكلم عن هذه المسألة والتقدم بتعديلي المقترح. أفهم أننا بدأنا بالفعل عملية التصويت، ولكنني آمل في أن يوافق العديدون على أنه جرت في هذه العملية أحداث لم تكن متوقعة، وأنه بالإمكان إعطاء الفرص لبعضنا.

والتعديل هو كما يلي. نقترح إضافة فقرة جديدة إلى منطوق النص تأتي بعد الفقرة ٥. ونص الفقرة الجديدة ٥ مكررا هذه هو التالي:

"تؤكد حقوق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام وأمن داخل حدودها المعترف بها دوليا".

فهذا المبدأ هام جدا بالنسبة الينا. وقد عللنا موقفنا لمقدمي مشروع القرار، وهم على علم تام به. واقترحنا تعديلات أخرى على النص ولكننا نقتصرها الآن على تعديل واحد نشعر أنه لا يتعارض مع مضمون مشروع القرار، خاصة في ضوء المعلومات التي تلقيناها من الشرق الأوسط في الأيام الأخيرة.

وباستطاعتي أن أؤكد لمقدمي مشروع القرار أنه إذا اعتمد هذا التعديل، فإن وفد بلدي، على الرغم من موقفه الصعب جدا، سيتمكن من التصويت لصالح مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية بشأن نقطة نظامية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): ما يدعوني لأخذ الكلمة هو أن القواعد الواجبة الاتباع أثناء التصويت، وخاصة المادة ١٢٨ من النظام الداخلي للجمعية تقول:

"بعد أن يعلن الرئيس بدء عملية التصويت، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظامية تتعلق بطريقة إجراء التصويت".

ولم تثر أية نقطة نظام لأن سعادة مندوب الاتحاد الروسي قدم تعديلا لا يتعلق بنقطة نظام.

"وللرئيس أن يأذن للأعضاء بتعليل تصويتهم إما قبل التصويت أو بعده، إلا عندما يكون التصويت بالاقتراع السري. وللرئيس أن يحدد الوقت الذي يسمح به لتعليل التصويت. ولا يجوز للرئيس أن يأذن لصاحب اقتراح أو تعديل بأن يعلل تصويته على الاقتراح أو التعديل الذي قدمه".

لهذه الأسباب، أطلب من الرئيس إجراء التصويت على مشروع القرار دون أي تعديل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يجب أن أذكر الأعضاء بأنني طرحت هذه المسألة الدقيقة على الجمعية قبل برهة. وقررت الجمعية بالإجماع الموافقة على سماع اقتراح التعديل الذي يقدمه الاتحاد الروسي. وكان القرار بالإجماع، لذلك أعتقد أن هذه المشكلة قد حلت بالفعل.

طلب ممثلان الكلمة بشأن نقطة نظام وأعطيهما الكلمة الآن.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود فقط أن أتلقى منكم إيضاحا بشأن البيان الذي أدليتم به للتو سيدي الرئيس. هل أفهم منه أن الجمعية العامة، بقرار إجماعي منها يمكنها أن تلغي النظام الداخلي للجمعية؟ إن النظام الداخلي لا يعطي الجمعية العامة الإذن بأن تبطل المادة ١٢٨ بقرار منها. أما إذا كان القرار المتخذ للتو يشكل سابقة فهذا يعني أن الجمعية العامة، بقرار منها، يمكنها في أية مرحلة أن تلغي نظامها الداخلي ذاته. فهل هذا هو قرار الرئيس؟

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): رغم أنه من المحرج لي ولزملائي أن أخوض في جدل إجرائي، فقد طلبت الكلمة بشأن نقطة نظام للأسباب التالية.

عندما أعلنتم، سيدي الرئيس، أن الجمعية العامة ستشرع في التصويت على مشروع القرار، رفعت يدي على الفور لأتكلم في نقطة نظام، ولأعلن أنني أرغب في اقتراح تعديل قبل الشروع في عملية التصويت. ولم ينتبه أحد فورا لطلبي بأخذ الكلمة، ولم أعط الكلمة إلا بعد أن استطردتم في الكلام، وعندها كنتم قد أعلنتم أننا بدأنا بالفعل عملية التصويت.

وإنني أفهم أنه ليس بمقدوركم أنتم ومساعدكم من الأمانة العامة أن تروا كل عضو في وقت واحد، مما جعلكم تتأخرون بعض الشيء في إعطائي الكلمة. فدعونا إذن نتباحث فيما نحتاجه في هذه القاعة من الوسائل التقنية الإضافية التي تتيح رؤية الممثل حالما يرفع يده.

وأكرر أنه يضايقني كثيرا أن أشرح كل هذا بعد حصول الحاصل، ولكنني مضطر لذلك لأن زملائي قرروا تحويل المناقشة إلى مناقشة إجرائية. نحن نرى أن قرار الرئيس كان صائبا ولم يكن متعمدا على الإطلاق. وأهيب بزميلي من الجمهورية العربية السورية وباكستان وبمقدمي مشروع القرار ككل أن يعطوا أعضاء الجمعية العامة الفرصة للإعراب عن آرائهم بشأن التعديل الذي اقترحته. فهذه المسألة تهم وفد بلدي بصفة خاصة، كما قلت، لأننا، في حالة الموافقة على التعديل، سنتمكن من التصويت لصالح مشروع القرار.

وأرجو ألا تؤدي هذه الأفكار الإجرائية التي لا جدال في أهميتها إلى صرف انتباهنا عن المهمة الرئيسية المعروضة اليوم على الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد أن استمعنا إلى التفسير الذي قدمه ممثل الاتحاد الروسي، أود أن أضيف فقط ما يلي.

عندما طرحت على الجمعية سؤالا حول إمكانية السماح للاتحاد الروسي بتقديم تعديل شفوي في تلك اللحظة بالذات، كان بإمكان أي عضو أن يطعن في هذا الإجراء، قائلا إننا تخطينا المرحلة التي كان يمكن عندها طرح هذه المسألة على الجمعية. ولكن لم يطعن أي عضو في ذلك الإجراء في تلك اللحظة، ووافق الجميع على إجراء التصويت، وصوت الجميع. وكان تصويتا بالإجماع على تلك المسألة.

وبالتالي، أعتقد أنه لم يعد ثمة مجال لإثارة سؤال حول ما إذا كان التصويت قانونيا أم غير قانوني، فقد صوتنا، وأعلنت نتيجة التصويت. ولا أظن أنه من الضروري الآن أن نعود إلى النقطة التي سبقت هذا التصويت. وأعتقد أنه ينبغي لنا الآن أن نمضي قدما بأعمال جلستنا. والمسألة التي علينا أن نواجهها الآن هي التصويت على مشروع القرار وعلى التعديل

وقبل أن نشرع في النظر في مشروع القرار A/50/L.70 بصيغته المنقحة شفويا، أقترح تعليق الجلسة لمدة خمس دقائق.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٣/٢٥.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلن أننا تلقينا طلبا بتعميم التعديل الروسي كتابة. وبالطبع، سيطبق الشيء نفسه في حالة التعديلات الأخرى التي يتم تقديمها.

وفي ضوء هذا الطلب، لن نستطيع متابعة عملنا الآن. ولذلك فإننا سنرفع الجلسة الآن وسنجتمع مرة أخرى عصر اليوم في الساعة ١٥/٣٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.